لقد احتلت الدراسات الأمنية حيزا كبيرا من دراسات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ذلك لأن مواضيع هذه الدراسات لم تبقى حكرا على الخبراء الإستراتيجيين والعسكريين فحسب، بل اتسعت مضامينها لتشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع وحتى الإنسان والبيئة، كل هذه المواضيع عبر عنها روّاد المدرسة النقديّة "بالأمن الإنساني" والذي اعتقدوا أنه أهم من أمن الدولة الذي سبب شقاء الإنسان لعقود طويلة. أفرزت هذه النقلة النوعية في الدراسات الأمنية العديد من أدوات التحليل، التي أتاحت للمختصين في هذا المجال تحليل بعض الظواهر المستجدة في النظام الدولي الراهن، والتي لم تُوفق منظورات العلاقات الدولية في تحليلها، خاصة بعد فشلها في التنبؤ بانهيار أحد قطبي النظام الدولي الثنائي، كالمنظور الواقعي الذي تنبأ رواده بدوام الثنائية القطبية لأنها أحسن بنية يمكن أن تحقق الاستقرار الدّولي. كان هذا الواقع الأكاديمي انعكاسا لواقع دولي شهد ظواهر متجددة، لم تكن بارزة بالدرجة نفسها من قبل والتي لم توفق منظورات العلاقات الدولية السائدة آنذاك في تحليلها.

لقد استغل مفهوم إجرائي متعدد الأبعاد للأمن، أي أنه يتضمن عدة مجالات: المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري والاجتمـــاعي وغيرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتضمـــن هذا المفهوم بعديـــن، أحدهما محلي مرتبط بالمستوى الداخلي للدول، وبعد آخر خارجي متعلق بمجموعة الدول الواقعة في الإقليم نفسه والقضايا الأمنية المشتركة فيما بينها، فبعد تفكيك الظاهرة الأمنية الشاملة في المغرب العربي تبين أن هناك انعكاسات للتنافس الأوروبي الأمريكي على هذه المجالات، وإن كان ذلك بتفاوت بينها.

إن هذا التنافس الأوروبي الأمريكي على ثروات المغرب العربي تحكمت فيه مجموعة من العوامل، منها الذاتية والموضوعية؛ تتعلق العوامل الذاتية منها بما ينطوي عليه المغرب العربي من إمكانيات وثروات باطنية، لها أهمية كبيرة في سير عجلة الإقتصاد لهذه الدول: كالمحروقات وبعض المعدن كالفوسفات الذي يُستغل في صناعة أسمدة مخصبة للتربة، وكذا الحديد والأسماك وبعض المنتوجات الزراعية التي تزخر بها دول المنطقة. إضافة إلى الموارد التي تملكها الدول المغاربية، تنظر الدول الغربية للمغرب العربي كسوق لتصريف منتوجاتها، من المواد الغذائية إلى الأسلحة، وقد توصلنا إلى أن هذا الإعتماد الكبير على الدول الغربية في مجال تأمين المواد الإستهلاكية الأساسية، أثر سلبا على تطوير هذه الدول لقطاع إنتاجي يلبى الحجات الأساسية للأفراد، لاسيما وأن الدول المغاربية توتجه تحدي نضوب المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي لمداخيلها التي تقتني بها هذه المواد. كما تساهم الدول الغربية من خلال صفقات بيع السلاح التي تعقدها مع دول المنطقة، في تغذية التوتر والشك المتبادل بين دول المنطقة وخاصة بين الجزائر والمملكة المغربية، حيث دخلت الدولتان في سباق تسلح خوفا من أن تبادر أيٌ منهما بالضربة الأولى.

إضافة إلى عامل الموارد والأسواق الفتية للدول المغاربية كأحد عوامل الاستقطاب الدولي إلى المنطقة، تلعب حالة التفكك والتوترات البينية والتنافس على زعامة المغرب العربي، عاملا آخر يسهل من تدخل الدول الغربية في شؤون المنطقة، حيث تستغل هذه الدول مثل هذه القضايا لتحصل على ما تريد من

دول المغرب العربي، كما تساوم الدول الغربية دول المغرب العربي ببعض المجالات التي تعاني من أوضاع سيئة فيها، مثل قضية حقوق الإنسان التي لوح بها الإتحاد الأوروبي في العديد من المرات مع المملكة المغربية لتوقع معها على اتفاقية الصيد، وكذا قضيا التحديث السياسي والإصلاح الاقتصادي وغيرها من المواضيع الحساسة في دول المغرب العربي.

أما العوامل الموضوعية فهي المتعلقة بسعي هذه الدول للحصول على مكانة فاعل مؤثر على المستوى الدولي، حيث تسعى فواعل النظام الدول على ربط مجموعة من الأقاليم بها، لتوظفها لصالحها وتحصل على دول تؤيد مواقفها وسلوكاتها في مواجهة الأقطاب الأخرى، ولم تكتفي هذه الفواعل بتخومها فقد توجهت لتربط علاقات مع تخوم الأقطاب المنافسة لها. إضافة إلى هذه العوامل كانت لأوروبا امتياز على غرار الولايات المتحدة، فقد استغلت دول جنوب أوروبا علاقاتها التاريخية الاستعمارية والثقافية مع دول المنطقة لصالحها، لعل أهم ما قام من أجله التنافس بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، كان اقتصاديا وأمنيا بالدرجة الأولى، مع تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على قضية الإرهاب الدولي بحيث تعتبر المغرب العربي أحد معاقلها، وتركيز الإتحاد الأوروبي على المجال الاقتصادي مع عدم إغفال المجال الأمني في مواجهة التهديدات التي تفرزها المنطقة المغاربية. ولتسهل من تحقيق أهدافها في المنطقة ترجمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي أهدافها ومصالحها في شكل مشاريع واتفاقيات تجارية وعسكرية وثقافية...تعكس رؤية الطرفية للمنطقة، رؤية قائمة على تصور أحادي الجانب لم تشارك الدول المعنية بها في صياغة بنودها، وهذا يعد أحد الأسباب التي تجعل من عوائد المشاريع الغربية على الأمن الشامل المغاربي سلبية أكثر منها إيجابية.

*فعلى المستوى الاقتصادي؛ تنوّعت الانعكاسات ومست فروع الاقتصاد الجزئي والكلّي، من ضعف الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية، إلى تزايد نسبة البطالة، واختراق المنتجات الغربية للأسواق المغاربية وكساد منتجاتها لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الغربية.

*أما على المستوى السياسي؛ فقد شكلت أفكار التداول على السلطة والمشاركة السياسية والانتخابات الحرة والنزيهة واحترام حقوق الإنسان، وسائل للتدخل في شؤون هذه الدول، وأدوات توظفها الدول الغربية عندما يقتضي الأمر ذلك.

*وعسكرياً؛ وقفت حوارات الدول المغاربية مع حلف شمال الأطلسي، في وجه تطوير أطر أمنية مشتركة بين دول المنطقة المغاربية. كما أن ترويج الدول الأوروبية لأسلحتها في المنطقة قد أدخل دولها – وخاصة الجزائر والمغرب– في معضلة السباق نحو التسلّح، ممّا يجعل هذه الدول في حالة استنفار دائم إزاء بعضها البعض.

هذه الإختلالات التّي ساهم التنافس الأوروبي الأمريكي في خلق بعضها، و تعميق بعضها الآخر، خلقت مجموعة من الرهانات الأمنية على مستوى الأمن الشامل في المغرب العربي، يعتقد بعض المحللين

السياسيين من أمثال "**غاليا ب. بارنثان**" "**GALIA P.Barnrthan**" أنّ حلها مستعص على الأقل على مدى 25 سنة المقبلة، مسّت جل المجالات وهي:

- رهانات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث تعاني هذه الدول من إختلالات اقتصادية عميقة يبرزها المجال الاجتماعي بوضوح.
- أزمات داخلية بسبب عدم قدرة النظم الحاكمة على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد من جهة، وبسبب عدم قدرة هذه النظم على التغلغل في كل المجالات والمناطق (أي عدم قدرتها على مراقبة كل أجزاء إقليمها)، ما يغذي النزعة الانفصالية عند بعض الأقليّات المتواجدة فيها.
- تشكيل المنطقة المغاربية أحد مراكز عبور شبكات الجريمة المنظمة، وهذا ما غذّاه فشل الدول المغاربية وعجزها عن مراقبة حدودها وكامل مساحتها.
- توترات بينية، أبرزها النزاع حول الصحراء الغربية، وتأثيره على مسار التنسيق- كحد أدنى لعلاقات تعاونية وكمرحلة أولى نحو التكامل بين هذه الدول- بين الدول المغاربية، ما يوجب التعامل الجدّي مع هذه القضية وتجاوز هذا الخلاف لصالح المنافع والمصالح المشتركة بين الدول المغاربية.
- انعدام الأمن الطاقوي؛ حيث أن البترول في هذه الدول في طريقه للنضوب، فهذه الدول ملزمة بإيجاد بدائل طاقوية عن النفط، إضافة إلى أنها ملزمة بتطوير قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات، تكون مصدرا للخزينة العامة.

لابد من التنويه إلى أن بعض الأوضاع السلبية التي تعانيها دول المنطقة، لم تكن انعكاسا مباشرا وحتميا للسياسات والمشاريع الأمريكية والأوروبية في المنطقة وتنافسهما على تحقيق مجموعة من المصالح فيها، بل لدول المنطقة مساهمة -إن لم نقل أنها المساهمة الأكبر- في خلق هذه الإختلالات، وذلك بسبب سياساتها الفاشلة في بعض المجالات التي لا تُوجه لخدمة الصالح العام وإنما لخدمة مصالح خاصة وذلك على حساب الخزينة العامة، وإنتشار الفساد في كامل القطاعات وغياب الرقابة والعقاب على الاستغلال السيئ لموارد الدولة وإختلاسها.

مثلما كان للتنافس الأوروبي الأمريكي آثار سلبية على بعض المستويات، لقد أحدث هذا التنافس آثار إيجابية لاسيما بالنسبة للدول التي أحسنت استغلال المشاريع الأمريكية والأوروبية، فقد استفادت هذه الدول وخاصة المملكة المغربية وتونس من المنح الدراسية والتكوينية التي قدمته لها هذه الدول، على غرار الجزائر التي لم تستغل هذه المنح، إضافة إلى استفادة هذه الدول من إقامة البنى التحتية التي تساعد على قيام بعض الصناعات التي لم تكن موجودة من قبل في هذه الدول. على المستوى السياسي ساهمت الشروط الغربية بإشراك المجتمعات في اللّعبة السياسية، في بروز حركية ونشاط على مستوى المجتمعات المدنية في المغرب

العربي، وإن كان ذلك نسبا، ففي المملكة المغربية ساهمت السلطة الحاكمة في خلق هذه الهيئات وأبقتها تابعة لسلطتها، ما أبعد هذه الهيئات عن مهامها الرئيسية والمتمثلة في لعب دور وسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة، إضافة إلى تحسن ملف حقوق الإنسان وأوضاع المرأة في هذه الدول، وذلك بفعل إخضاعها للرقابة الدولية في هذه المجالات.

أما على المستوى التجاري مثلا، ساهمت الاستثمارات الأوروبية والأمريكية (والأجنبية عموما) في هذه الدول في امتصاص جزء من نسبة البطالة المرتفعة في هذه الدول، وبالتالي التخفيض من النسب العالية للفقر في دول المنطقة.

لكن هل يعد هذا الواقع غير قابل للتغيير، أم أن هناك حلولا تمكن الدول المغاربية من التفاعل مع هذا الوضع بصياغة سياسات مشتركة خاصة بها في مواجهة التنافس الغربي على مواردها، فما هي العوامل التي يمكن أن تلعب دور المحفز من أجل تدارك كل ما فاتها من فرص لتحقق لها مكانة على المستوى الدولي؟ هذه المكانة التي تعمل الدول المغاربية على تحقيقها من خلال بعض المواقف والسلوكات الشكليّة، ليست إلاّ تحصيل حاصل لتحقيق مستويات متقدمة في كافة القطاعات.